

الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وآثارها اللاحقة

م. د. ضرار خليل حسن
الجامعة العراقية
كلية التربية/ الطارمية

م. د. هادي جبار حسون
وزارة التربية
مديرية تربية محافظة صلاح الدين

الملخص

عانت الدولة العثمانية ولعهود طويلة من الصراع المستمر بين القوات العسكرية ممثلة بالانكشارية، ومنظومة السلطة العثمانية ممثلة بالسلاطين، وكيفية احتواء منظومة السلطة لتمردات المنظومة العسكرية التي تعدَّ الأداة الفاعلة لقوة وهيبة الدولة التي على العكس قد مثلت عن طريق عصيانها وتمرداتها المستمرة، عامل تأخير وتشتت لقوة الدولة وهيبتها الخارجية، فتحولت الدولة العثمانية من الهجوم والاتساع إلى الدفاع والانكماش وعدم تمكنها من الحفاظ على الكثير من الاراضي التي كانت تحت سيطرتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد وضع الصراع الدولة بحالة من الركود أبعدها عن مواصلة ركب الحضارة العالمية، وجعلها تدور في حالة من التخلف، مقارنة بما وصلت إليه مثيلاتها من الدول الأوربية، مما جعل حالة الإصلاح ضرورة قصوى لإنقاذ الدولة من الانهيار، وقد وضعت السلطة العثمانية منهاجاً للإصلاح ونظمت لوائح إصلاحية استمرت على مراحل متكررة، ولكنها لم تكن إصلاحات حقيقية على أرض الواقع بل اكتفت برفع شعارات الإصلاح، وفتحت الباب امام التدخل الأوربي في شؤونها الداخلية بحجة حماية أقلياتها ومصالحها.

Abstract

Ottoman State hood Suffered Foralongy reigns From Continuing tussle between Martial Organization represented by Janissaries Forces and Ottoman Authority represented by lordships, and how can the State hood Contented the of the Martial Forces, Which is the a active tool For the Force and Charismas of the State hood. Which is represented Oppositely through the Continued in Surgence, Which Was the reason of the retarding, dispersal the state hood Force and its Outside Charismas. Then Ottoman state hood Changed From attack and Widening to defense and Unable to Keep a lot of its assets. This Was From one Side, From the Other Side this Continues Struggle put the Ottoman state hood in actually Back Wardens Which Made it So For From the Continuance World civilianize and Made it in a state of tardiness comparative with the other grand Europe State hood which made the state of rehabilitate Utmost important for Saving the State hood from Collapse. Then Ottoman Authority put a program to rehabilitate and Organized rehabilitate lists which Continued for frequent Stages, But this rehabilitate were not reality just Slogans, conquest for Europe interject inside affair argument protecting minorities and conciliated.



م. د. ضرار خليل حسن

المقدمة

عاشت الدولة العثمانية في مرحلة ما بعد التنظيمات، بما يمكن تسميتها بمرحلة (ازدواجية الفكر)، والغالب ما تكون هذه السمه المميزة لفترة التحول من مرحلة تأريخية لفكرها ومنهجها ورجالها، إلى مرحلة أخرى تختلف عنها في الاصول وقد تمخضت هذه المرحلة عن مشكلات سياسية، اجتماعية، واقتصادية، دينية وقانونية جديدة في المجتمع العثماني .

كان لابتعاد الدولة العثمانية عن قيمها الإسلامية الأصيلة، والتي بنيت عليها، ووصلت بها إلى ذرى المجد والرقي، وبعد إصدارها لتلك التنظيمات التي مهدت السبيل لأختراقها من قبل الدول الغربية، عن طريق التدخل بحجة مصالح الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية مما مهد السبيل لزرع التفرقة القومية بين شعوب الدولة العثمانية المختلفة الأجناس والأعراف والطوائف وبالتالي أدى إلى تفككها وتقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع بحثنا (الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وأثارها اللاحقة) وقد تم تقسيم موضوع البحث على ثلاث محاور :

تضمن المحور الأول أسباب إصدار الدولة العثمانية للتنظيمات، وبينا في ان الأصل في إصدار الدولة العثمانية للتنظيمات هو معالجة حالة الضعف والانحلال التي حصلت في مؤسسات الدولة وأسبابها الخفية، والذي كان أهمها هو الصراع العرقي بين المؤسسة الفكرية (الانكشارية) والسلاطين واثار ذلك على الوضع الداخلي للدولة وناقش المحور الثاني الفرمانات العثمانية التي اصدرت للأعوام من (١٨٠٨-١٨٣٩م) وبداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م) وأوضحنا الأسباب الموجبة لإصدار كل فرمان كما عالج المحور الثالث النتائج السلبية التي حلت بالدولة العثمانية بعد التنظيمات ولاسيما تخليها عن قيمها الإسلامية الأصيلة، مقابل تأثرها بالحضارة الغربية بما تحمله من سلبيات وايجابيات، وكان عليها اخذ ما ينفعها ويخدم شعبها، مع المحافظة على ثوابتها .



المحور الأول: أسباب إصدار الدولة العثمانية للتنظيمات

قبل الشروع في تفاصيل التنظيمات العثمانية في الدولة العثمانية، لابد من العودة إلى الأسباب التي أدت إلى إصدار تلك التنظيمات، إذ يشير أغلب الباحثين في التأريخ العثماني، ان الأصل في ظهور هذه التنظيمات هو معالجة حالات الضعف والتقهقر التي حصلت في مؤسسات الدولة، وبغية الوصول إلى جذور المشكلة، فلابد لنا من العودة إلى أصل الداء في الدولة العثمانية، وسبب ضعفها وهو الصراع الدامي بين المؤسسة العسكرية (الانكشارية) والسلاطين(١)، فقد بدأ الصراع للمرة الأولى في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١– ١٥١٢م) حين ثار الانكشارية على السلطان وعزلوه ونصبوا ابنه سليم الاول (١٥١٢ – ١٥٢٠) بدلاً عنه، ودام هذا الصراع الداخلي أكثر من ثلاثة قرون (١٥١٢– ١٨٢٦م)، واستمر طيلة حكم ثلاث وعشرون سلطاناً عثمانياً، وبدأ منذ نهاية عهد السلطان بايزيد الثاني وحتى اواسط عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩)(٢)، إذ إنَ ديمومة الصراع بين المؤسسة الانكشارية– والتي كانت تتمتع بتأييد المؤسسة الدينية– وبين السلطة السياسية، لم يضعف الدولة فحسب بل منعها من الاستمرار بالفتوحات(٣)، وجعلها من فاتحة للبلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة الانكشارية على السلطان نفسه(٤).

أشغل هذا الصراع مؤسسات الدولة عامة حتى انها لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديدات الداخلية للانكشارية، فانشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي، وأهملوا التحديات الخارجية(٥)، بحيث أصبح الشغل الشاغل للسلاطين بدءاً من السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠) إلى عهد السلطان محمود الثاني، فانصرف جميع هؤلاء السلاطين لإيجاد طرق تجري فيها الإصلاحات العسكرية التي كان من أهمها إضعاف أو الغاء الانكشارية(٦). ولكي يحققوا ذلك الهدف، استعانوا بكل الامكانيات والحيل، بل اباحوا لأنفسهم في النهاية– وهنا يكمن الخطأ الاستراتيجي، الاستعانة بالعامل الخارجي، وذلك باستجلاب خبراء اوربيين لتقديم مساعدات واستشارات أوربية، بغية القضاء على الانكشارية(٧).

ان مؤرخي الدولة العثمانية لم يولوا اهمية لعامل الصراع مع الانكشارية، ولكنهم اعتمدوا ما نتج عنها، وهو لجوء السلاطين إلى الإصلاح فيربطون بين الإصلاح الذي بدأ في عهد السلطان احمد الثالث، واستعانته بخبراء أوربيين لتنظيم الجيش الجديد، وبين التدخل الأجنبي الذي أدى في النهاية إلى إصدار التنظيمات وفق النمط الأوربي.

يرى بعض المؤرخين أن مشاكل الدولة العثمانية الحقيقية بدأت بعد فقدان سيطرتها على البحار الشرقية(٨)، ثم كان الخطأ الأكبر هو عدم مواجهة الخطر البرتغالي الا بعد ثلاثين سنة، بعد ان انشغلت الدولة بمواجهات الصفويين والمماليك في مصر(٩)، وخلال هذه المدة تمكن

البرتغاليين من احكام سيطرتهم على البحار الشرقية، وعززوا أساطيلهم فيها، وحينما توجهت الحملة العثمانية الكبرى لمحاربتهم هزمت بفعل قوة الاساطيل البرتغالية[١٠]، بعدها دخلت دول أوربية أخرى إلى البحار الشرقية، وأغلقت منافذ البحار إلى البلاد العربية وتحولت التجارة إلى رأس الرجاء الصالح[١١]، وكان لاكتشاف أمريكا آثار اقتصادية وخيمة على الدولة العثمانية، ذلك لان تجارة الذهب والفضة أصبحت بيد أوربا، وانخفضت العملة العثمانية وتراجع اقتصادهم[١٢]، كذلك كان لظهور البروتستانتية التي استفادت من الإسلام في التعامل مع النص الديني، وعدم ربط تفسيره برجال الدين[١٣]، فضلاً عن استفادتهم من عملية المنهج العلمي الذي نقله علماؤهم من المسلمين في صقلية والاندلس، فساعدهم على التطور التقني السريع[١٤].

أدت هذه العوامل إلى تقدم أوربي سريع، وانكماش لموارد الدولة العثمانية، خاصة بعد محاولة الدولة التعويض عن خسائرها بفرض الضرائب[١٥]، مما أدى إلى تضرر الناس ولاسيما الفلاحين، الذين هاجروا إلى المدن للتخلص من الضرائب والبحث عن العمل، مما أدى إلى إضعاف الزراعة وازدياد انحسار مالية الدولة[١٦]. كما يرى بعض الباحثين أن نظام الامتيازات كانت له عواقب وخيمة على الدولة العثمانية[١٧]، وتسبب في تفكيكها وانهيارها[١٨]، كونه سهل للأوربيين اختراق البنية الاجتماعية للدولة العثمانية، وتدهور نظام الملل، ذلك النظام الملتزم بالتعددية والحريات الدينية والسياسية، في وقت كانت أوربا تمارس اقسى عمليات الاضطهاد ضد الأديان والمذاهب المخالفة للأنظمة الحاكمة فيها[١٩].

فتحول نظام الملل بفعل تسامحه وخصوصيته، إلى تسهيل ربط هذه الملل بالدول الأوربية، وتحول ولاء اعداد كبيرة من النصارى العثمانيين إلى أوربا، نتيجة المنافع التي كانوا يحصلون عليها عن طريق القنصليات الأوربية والارتباطات الكنسية، وبمرور الوقت فقد هؤلاء هويتهم العثمانية ليتحولوا بالولاء إلى الدول الأوربية[٢٠]. ولم يقدم نظام الامتيازات للدولة العثمانية أية فائدة اقتصادية[٢١]، كذلك كانت الدولة العثمانية توقع تلك المعاهدات مع الدول الأوربية وتمنحها تلك الامتيازات من باب الهبات السلطانية لدول من الدرجة الثانية او الثالثة من وجهة نظر السلطان[٢٢]، وبمرور الزمن ونتيجة التطور السريع لأوربا وغفلة حكام الدولة العثمانية تحول نظام الامتيازات إلى استعمار اقتصادي وسياسي للدولة[٢٣]، إذ حطم النظام الضريبي العثماني القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية، كما حالت دون قيام السلطنة بمحاولات إصلاحية واستنباط موارد مالية جديدة، حتى أصبحت الامتيازات مواثيق مذلة للعثمانيين، إذ جعلت من سفراء الدول الأوربية في استانبول شركاء للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية



والعسكرية، ولم تتخلص الدولة العثمانية من نظام الامتيازات الا بعد معاهدة سنة ١٩٢٣، بعد أن تأكدت أوربا بأنه لا رجعة للخلافة العثمانية[٢٤].

أن حركة الإصلاح العثمانية التي بدأت في القرن السادس عشر كان غايتها تجديد بنيوي ومؤسس من الداخل، ضمن شروط الواقع العثماني ومستلزماته العقيدية الإسلامية والتاريخية، وحينما لم تنتقل تلك المحاولات الإصلاحية من النظر إلى العمل، لتعيد ترتيب بنية الدولة العثمانية، اضطرت النخبة للالتجاء إلى الحل الأسهل، وهو استيراد النماذج الأوربية الجاهزة للإصلاح. وحاولت الامبراطورية اقتفاء اثر روسيا في الإصلاح الجاهز في المؤسسة العسكرية، ولكن تباين المجتمعين الروسي والعثماني، وطبيعة الحكم العثماني، حال دون ذلك، وبالتالي فإن الدولة العثمانية قد دخلت ما عرف بدور التغريب، والذي عده كتاب التاريخ السياسي من أهم مراحل التاريخ، إذ يوازي دخول العثمانيون في الإسلام جماعياً في القرن الثالث العاشر الميلادي، اي تحول العثمانيون من حضارة إلى حضارة أخرى، غير ان التغريب لا يعني التخلي الكامل عن الإسلام، مثل حادثة الدخول فيه [٢٥].

المحور الثاني: التنظيمات العثمانية (١٨٣٩- ١٨٧٦م)

أولاً: خط كلخانه .

يطلق مصطلح التنظيمات على الفرمانات العثمانية التي صدرت للأعوام من (١٨٣٩- ١٨٧٦م) إذ بدأت بنهاية حكم السلطان محمود الثاني، وبداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦- ١٩٠٨م)[٢٦].

تعدّ التنظيمات أولى ثمرات التغريب في المجتمع العثماني، إذ بدأت بعد تخرج عدد من افراد النخبة الحاكمة من المدارس الأوربية[٢٧]، وحمل هؤلاء افكاراً جديدة تتعلق بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها[٢٨]، وتبوأ هؤلاء المناصب العليا في الدولة (مترجمين و دبلوماسيون وتقنيون وقادةَ جيوش)[٢٩]، وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسمياً بصدور خط كلخانه في الثالث من تشرين الثاني عام ١٨٣٩[٣٠].

فعند تسلم عبد المجيد الأول السلطة (١٨٣٩- ١٨٦١م)، بنحو أربعة أشهر، استدعى رشيد باشا السفير العثماني فوق العادة في لندن إلى استانبول ليُعين ناظراً للخارجية[٣١]، وكان رشيد باشا قد عمل سفيراً في باريس ولندن وتأثر بسياسات الدول الغربية ومناهجها، فتحمس لتحديد سلطة السلطان، محاولاً تطوير النظم العثمانية وجعلها شبيهة بالنمط الأوربي[٣٢]، على ان تكون بداية الانطلاق هي مصلحة الرعايا المسيحيين وتحسين أحوالهم[٣٣].

وأستغل رشيد باشا الأزمة التي سببتها هزيمة معركة نزيب ١٨٣٩م، مع القوات المصرية[٣٤]، للحصول على المساندة الغربية[٣٥]، وبغية ترسيخ المفاهيم الجديدة في الدولة، كان



عليه القيام بخطوة اعلان برنامج تغريبي[٣٦]، يوضح للدول الأوربية انه بإمكان الدولة العثمانية ان ان تحرز التقدم وانها تستحق الانقاذ[٣٧]، وجديرة بأن تعامل معاملة الدول المتحضرة[٣٨]، وأجرى مشاوراته مع مسؤولي الدول الغربية، للحصول على المساندة الخارجية للإصلاحات[٣٩].

وكان السلطان عبد المجيد الأول في تلك المدة فزعاً من الخطر الروسي الذي كان يتحين الفرصة للانقضاض على الدولة[٤٠]، فضلاً عن انطلاق الثورات في المناطق البلقانية وبدعم روسي ايضاً[٤١]، مما جعل السلطان يطمح إلى مساندة الدول الأوربية التي جاءت معظم الإصلاحات التنظيمية استرضاء لها[٤٢].

وقد تضمن خط كلخانه التركيز على مطالب قانونية هي:

١- صيانة حياة الرعية باختلاف مذاهبهم.
٢- المساواة بين الرعاية المسلمين وغير المسلمين.
٣- توظيف غير المسلمين في الدوائر الحكومية.
٤- انشاء محاكم مختلطة شرعية وتجارية.
٥- اعتماد طريقة صحيحة لتوزيع الضرائب ومراقبة تحصيلها وانفاقها[٤٣].

يعدّ هذا الخط من أهم مظاهر االغزو الفكري لأنه أول تنظيم رسمي اتاح للنظم الأوربية، ان تتسرب أفكارها الغربية إلى مؤسسات الدولة المختلفة، خاصة وان الذي اصدره رشيد باشا، داعية التغريب الأول في الدولة، وأخطر ما في خط كلخانه هو اعطاء الذميين (غير المسلمين) إمتيازات كإمتيازات المسلمين؛ فهذا الخط يمثل البداية بقيام السلطان بإصدار أوامر سلطانية لا تستند إلى حجة شرعية[٤٤]، أو فتوى من شيخ الإسلام، لهذا نص على تساوي رعايا الدولة أمام القانون[٤٥]، المسلمين منهم وغير المسلمين، ولكن مع المحافظة على الشريعة الإسلامية، أو الاطار الإسلامي[٤٦]، رغم ما نص عليه الخط من أن سبب ضعف الدولة هو عدم تطبيق مبادئ القرآن وتشريعاته السماوية[٤٧].

ومع ذلك فقد كان هذا الخط يعد خطوة كبيرة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين تقرر المساواة بين المسلم وغير المسلم، لنشر الاخاء بين كل رعايا الدولة العثمانية، كما انه كان يهدف إلى تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها من المسلمين والنصارى[٤٨]، وأكد هذا الخط على ضرورة ايجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على أملاكهم وأموالهم وأرواحهم، ثم أوجب العمل على إعلان المحاكمات ومطابقتها للوائح[٤٩]، والغاء نظام مصادرة الأملاك، وأن تكون محاكمة المجرمين علنية، وإيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الإلتزام الذي وصفه خط كلخانه بأنه من آلات الخراب في الدولة ومن أسباب تدهورها[٥٠]، ثم شرع العمل على تحديد نظام ثابت

للجندية، وتحدد مدتها التي تراوحت بين اربع أو خمس سنوات، وجرى الغاء الاقطاعات العسكرية الغاء تاماً[٥١].

واستدعى الخبراء الفرنسيين والبروسيين[٥٢]، لتدريب الضباط على أحدث النظم العسكرية، واستخدام الاتها الحربية الجديدة[٥٣]، وكان الأخطر في كل ذلك هو تطبيق النظام العلماني الجديد على السلطة القضائية، ولم يبق تحت حكم الشريعة سوى قانون الأحوال الشخصية.

ومن هنا انحرف العثمانيون عن الخط الإسلامي الذي كان يطبقه اسلافهم، تطبيقاً حير الأوربيين، لقوة الدولة وتماسكها بتمسكها بكتاب الله وشريعته السماويه، وهكذا قطعت الدولة العثمانية شوطاً شاسعاً في طريق التغريب، ورافق ذلك إرسال الطلاب إلى أوربا لإتمام تحصيلهم العلمي[٥٤]، وعين الشباب الذين درسوا في الغرب في وظائف الدولة الدبلوماسية[٥٥]، وتم افتتاح أول جامعة عثمانية عام ١٨٤٦، وبذلك تكون التنظيمات قد فتحت باب الدولة العثمانية لتدفق الحضارة الأوربية المادية إليها[٥٦]، كما أقدمت الدول الأوربية على استغلال ذلك اقتصادياً وسياسياً[٥٧]، فتم فتح باب الإرساليات التبشيرية والمدارس الأجنبية على مصراعيه[٥٨]، حتى عمت مختلف مناطق الدولة العثمانية ومدنها.

وعلى الرغم من أن خط كلخانه كان موافقاً لنهج الدول الغربية[٥٩]، اِلا أَنه لم يمر من دون مصاعب، فقد رفضه النصارى بحجة انه يجردهم من الامتيازات التي كانوا ينعمون بها لعدة قرون سابقة[٦٠]، إذ كانت الدول الأوربية قد وفرت لهم الحماية داخل اراضي الدولة العثمانية وكانوا يعيشون في شبه استقلال ذاتي.

فالكاثوليك كانوا تحت الحماية الفرنسية، والأرثودوكس تحت الحماية الروسية، والبروتستانت تحت الحماية الانكليزية[٦١]، وامتدح ثلة من الأوربيين الخط وعدّوه بانه مكنكارتا الدولة العثمانية[٦٢].

ثانياً– مرسوم الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦م .

على الرغم من النجاحات المحدودة التي حققها المرسوم الإصلاحي لعام ١٨٣٩، إلاَّ أَن هذه الإصلاحات اقتصرت على العاصمة استانبول وما حولها، ولم تطبق في سائر الولايات العثمانية[٦٣]، علماً أَن تلك الإصلاحات ظلت سطحية، كونها لم تمس جوهر الخلل في الدولة[٦٤]، وكان جل اهتمام رشيد باشا هو الاهتمام بأحوال النصارى من رعايا الدولة لكسب رضا الدول الأوربية[٦٥]، وليس تقدم المسلمين أو إدخال النظم الحديثة إلى بلادهم[٦٦]، باستثناء القشور الزائفة التي كانوا يتسابقون بنشرها في ارجاء الدولة تحت مسميات الإصلاح والحداثة[٦٧].

كما شقت الأزياء الأوربية طريقها إلى العاصمة العثمانية وأَعطى السلطان المثل بارتداء اللباس الأوربي[٦٨]، وبمنحه العطايا وإِقامة الحفلات والمناسبات على الطراز الأوربي من لباس وعادات[٦٩].

ولم تكسب البلاد من وراء هذه الإصلاحات إلاّ الإخلال بتعاليم الإسلام واستباحة محرماته[٧٠]، خاصة وأَن المستغربين قد طالبوا بان يكون هدف الإصلاح هو أَمن وسعادة كافة المواطنين دون النظر إلى الدين[٧١].

وكما كان للأزمة بين محمد علي والدولة العثمانية قد مهدت السبيل في صدور خط كلخانه، فقد تمخضت حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦م) بين روسيا من جهة وكل من الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى[٧٢]، بعد أَن رفضت الدولة العثمانية منح روسيا حق الإشراف على رعاياها من النصارى الأرثوذوكس في الأماكن المقدسة في فلسطين[٧٣]، بصدور الخط الهمايوني.

إذ تبع إنتهاء الحرب باندحار روسيا وتوقيع معاهدة باريس في الخامس و العشرين من شباط عام ١٨٥٦[٧٤] التي أثارت في بندها السابع، قيام الدولة العثمانية بإصدار منشور لصالح النصارى القاطنين في المناطق العثمانية[٧٥]، وقد اشترط قبول الدولة العثمانية[٧٦]، ضمن المجموعة الأوربية ان تنفذ البند السابع من المعاهدة، وتصدر خطاً جديداً، يضع برنامجاً واضحاً للإصلاح أكثر اتساعاً ودقة من خط كلخانه[٧٧].

وهكذا صدر الخط الهمايوني الثاني في الثامن عشر من شباط عام ١٨٥٦م وتضمن الآتي[٧٨]:

١- إقرار امتيازات غير المسلمين بعد تنظيمها من قبلهم.
٢- حرية العبادة لكل الطوائف.
٣- المساواة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ المهينة لغير المسلمين.
٤- السماح لغير المسلم بشغل جميع الوظائف الحكومة[٧٩].

تضمن الخط انتشار محاكم مختلطة، والمساواة بين جميع الرعايا في مجال الخدمة العسكرية[٨٠]، أو دفع البدل النقدي، والسماح للأجانب بحق التملك داخل الدولة العثمانية[٨١]، مع مراعاة الأنظمة البلدية العثمانية وحصر جميع الضرائب بيد الحكومة[٨٢]، وتنظيم ميزانية عامة للدولة تسجل فيها الإيرادات والمصروفات[٨٣]، وإِشراك زعماء الطوائف في مناقشات المجلس العالي بالأمور المتعلقة بشؤونهم[٨٤]، ثم العمل بإصلاحات في مجالات المالية والمواصلات والمعارف[٨٥]، والتجارة والزراعة[٨٦].

وهكذا يتضح أَن الخط الهمايوني، على الرغم من أَنه جاء نتيجة للضغط الخارجي، ومن ضمن شروط الصلح على عكس خط كلخانه الأول، فقد تشابه الخطان في كثير من النقاط.

إلاَّ أَن صيغة الخط الهمايوني، كانت أَكثر عصرية وأكثر اقتباساً من الغرب[٨٧]، بصورة لم تعهد من قبل في التشريعات العثمانية[٨٨]، فلم يستشهد المرسوم بآية قرآنيه[٨٩]، ولم يتطرق إلى القوانين العثمانية القديمة وأمجادها، وكان ذلك امراً خطيراً من الناحية النفسية.

من ذلك يبدو لنا بأن المرسوم يتطلع إلى التغريب، أكثر مما يؤكد بالرجوع إلى الشريعة، وأخذ كل إصلاح لا يوافق الشريعة، ورفض كل إصلاح يوافق الشريعة، وهكذا يكون الخط قد مس التقاليد العثمانية مساً خطيراً، وانحرف بالدولة عن قواعدها الأصيلة. وأعقب صدور هذا الخط صدور مجموعة فرمانات أخرى عن تأسيس بنك الدولة، والأوراق النقدية[٩٠]، ثم صدرت قوانين أخرى في أوقات متفاوتة شرُعت للالتجاء العلماني، مثل القانون التجاري لعام ١٨٥٠[٩١]، والقانون الجنائي في عام ١٨٥٨، وقانون الطابو عام ١٨٥٨م للتخلص من قانون الالتزام والاقطاعات العسكرية[٩٢]، ثم قانون الولايات لعام ١٨٦٠، ومجموعة القوانين التجارية الصادرة عام ١٨٦١[٩٣]، وقانون التجارة البحرية الصادر عام ١٨٦٣م[٩٤]، وجميع هذه القوانين مقتبسة من القانون الفرنسي[٩٥].

المحور الثالث: الأثار السلبية للتنظيمات العثمانية

أنها قد فرضت على الدولة العثمانية من قبل أوربا ولاسيما بريطانيا، مستغلة محنتها العسكرية في حروبها المختلفة، وكان الهدف الأعلى منها هو إبعاد الدولة العثمانية عن الحكم بالشريعة الإسلامية وأصول وروح الدين الإسلامي.

وجاء هذا التشريع العلماني والغزو الفكري فضلاً عن الضغط الاوربي المذكور بسبب عوامل أخرى هي[٩٦]:

١- التأثير الكبير للتغريب على فكر الدولة ونخبتها المثقفة.
٢- محاولات الإصلاح الفاشلة التي قامت بها الدولة ولم تؤدَّ إلى معالجة الخلل[٩٧].
٣- الضغط السياسي الذي كان يمارسه الغربيون على العثمانيون[٩٨]، بسبب ضعفهم الكبير[٩٩].
٤- ظهور حركات ليبرالية في داخل الحكومة العثمانية.

ولقد كانت الدول الغربية تبغي من سياسة التغريب الآتي:

١- التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية عن طريق استخدام (المسألة الشرقية)[١٠٠].
٢- الدفاع عن حقوق الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية.

٣- تعزيز مصالحها التجارية والإقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية.

أَن الغرب الأوربي لم يكتف من الدولة العثمانية بإصدار القوانين بل بالأشراف على تطبيقها من خلال تدريب أَجيال جديدة بموجب المفاهيم التغريبية الجديدة وبناء المؤسسات التعليمية وفق تلك المفاهيم والإشراف عليها من قبل خبراء أوربيين وهنا يكمن الخطر الكبير فبقدوم هؤلاء الخبراء تم تغريب العقلية العثمانية نتيجة تأثر الطالب بمعلمه.

ومن اللافت للنظر أن روسيا والنمسا كانت من الدول التي عارضت التنظيمات، خاصة فقرة الحرية غير المحدودة للأفراد[١٠١]، مما يؤدي إلى بروز النعرات القومية في الدولة العثمانية من وجهة نظر روسيا[١٠٢]، أما رئيس وزراء النمسا مترنيخ (١٨٠٩-١٨٤٨) فقد أَرسل برقية إلى سفير النمسا في استانبول، ضمنها مجموعة من النصائح للدولة العثمانية حيث جاء فيها[١٠٣]:"إنّ **الدولة التي دينها الإسلام، وأسست على هذا المبدأ، لأن أَكثر مواطنيها مسلمون يجب عليها إحترام الدين، والأخذ بمبادئ الشريعة، كما يجب النظر ودراسة الأمر قبل ان تطبق القوانين الحديثة، لأن التحرك يجب أَن يتم حسب الحاجة التي تلائم الزمان والمكان المناسبين لتحسين الوضع والمعيشة وذلك لا يعني هدم والغاء النظام القديم، ويجب مراجعة النظر فيما أَلغاه وخربه السلطان، ودراسته جيداً مع تقدير النفع والضرر فيه. ان القوانين والأنظمة المأخوذة من الأوربيين لا تناسب عقيدتكم وعاداتكم فلا تأخذوا بها، فهي تناسب الدين المسيحي، ابقوا أَتراكاً، واذا أردتم ان تبقوا أَتراكاً فتمسكوا بالدين والشريعة. واستفيدوا من التسهيلات التي تمنحها الشريعة الإسلامية لبقية الأديان، واعملوا بها قدر المستطاع، كما يجب وضع المسيحيين تحت الحماية الكاملة ومنع الاعتداء عليهم من قبل الولاة والبشاوات، وعدم التدخل في امور دينهم، نفذوا الوعود والقرارات التي أصدرتموها ولا تعلنوا عن أَي قرار قبل دراسته جيداً، ولا تتسرعوا بتنفيذ القرارات بحذافيرها، وإنما خذوا منها ما ترونه مناسباً للحق والطريق المستقيم، إنكم لا تفهمون الدعايات المغرضة لمثل هذه الأمور فاذا ما أَقدمتم على الأخذ بمثل هذه القوانين من أجل الرقي والتقدم فإن الأفكار الأوربية ستطغى عليكم والخلاصة أَننا لا نتنازل عن تحسين الوضع في بلدكم**"[١٠٤].

إلاَّ أن الدولة العثمانية لم تأخذ بنصيحة مترنيخ على الرغم مما فيها من آراء ونصائح سديدة ورشيدة، وقد أعيد النظر فيها في الأعوام اللاحقة[١٠٥]، كون أَن الدولة العثمانية فضلاً عن الضغوط الخارجية التي تعرضت لها بغية إصدار تلك التنظيمات، فقد كانت هناك أسباب داخلية ساعدت الدولة العثمانية على أن تعيد تلك التنظيمات، ويتمثل ذلك في دور الطبقة المثقفة لترجمة الأفكار الغربية في داخل الدولة حيث تؤكد خالدة أديب: "**إن صراع الغرب والشرق يعود بالدرجة**



الأولى إلى حقبة الممتدة بين (١٧٧٤- ١٨٧٦م)، إن الغرب دخل إلى الدولة العثمانية عن طريق الفكر، ونتيجة لذلك فقد تغيرت المؤسسات، ولكنها سايرت روح التقليد القديم، إذ إن حقوق الانسان التي أكدها الغرب تماشت مع الأفكار الإسلامية"[١٠٦].

إذ كانت الاقليات المسيحية تتمتع بحقوقها الدينية وتعامل على اساس المواطنة العثمانية، بغض النظر عن انتماءاتها الدينية ، لان الشريعة الاسلامية قد كفلت حقوق الجميع ، وما كانت المطالبة بحماية الاقليات من قبل الدول الكبرة الا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية للحصول على اكبر قدر من الامتيازات والنفوذ .

الخاتمة

الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:

١- كانت الدولة العثمانية تعاني من مشاكل عديدة لعل اهمها هو الصراع بين المؤسسة العسكرية (الانكشارية) و السلاطين و الذي يبدا منذ عصر السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) حتى عام ١٨٢٦م حينما قضى السلطان محمود الثاني على الانكشارية.

٢- يرى بعض الباحثين ان مشاكل الدولة العثمانية الحقيقية بدأت منذ فقدان سيطرتها على البحار الشرقية بعد ان سيطر عليها البرتغاليون ودول أوربية أخرى اذ تم أغلاق منافذ البحار إلى البلاد العربية .

٣- يرى بعض الباحثين ان اكتشاف الأمريكيتين كان له اثارا سلبية على اقتصاد الدولة العثمانية لان تجارة الذهب والفضة اصبحت بيد اوربا وانخفضت العملة العثمانية ونراجع اقتصادها

٤- ان تلك العوامل أدت إلى تقدم أوربي سريع و انكماش وتراجع للاقتصاد العثماني مما اضطرها إلى فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تضرر المواطنين، ولاسيما الفلاحين منهم.

٥- كان لنظام الامتيازات عواقب وخيمه على الدولة العثمانية، إذ تسهل على الاوربين اختراق البنية الاجتماعية للدولة مما أدى إلى تفككها وانهيارها.

٦- بدأت حركة الإصلاح العثمانية قبل التنظيمات بمحاولة تجديد بنيوي مؤسس من الداخل، ضمن شروط الواقع العثماني وملتزمات الثوابت الإسلامية إلاً ان تلك المحاولة لم تنجح في الانتقال من التنظير إلى العمل .

٧- التجأ المصلحون العثمانيون إلى الحل السهل وهو استيراد النماذج الأوربية الجاهزة للإصلاح، دون تمحيص او فرز ما ينفعها وترك ما لا ينفعها .

٨- تم إصدار اول فرمانات التنظيمات عام ١٨٣٩م وسمي بفرمان كلخانه وقد تضمنت عدة نقاط لعل من ابرزها المساواة بين الرعية غير المسلمين و المسلمين، وإنشاء محاكم على النظام الإسلامي العثماني .

٩- تم اصدار الفرمان الثاني عام ١٨٥٦م ونظمت امتيازات جديدة للأقليات في الدولة العثمانية.

١٠- ان التنظيمات العثمانية تعد اول خروج عن المنهج الإسلامي العثماني في تأريخ الدولة العثمانية منذ تأسيسها وساعدت على تدخل الدول الغربية في شؤون الدولة العثمانية بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات، ومن ثم تقرير مصالحها الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

---

(١) يكاد أن يجمع المؤرخون للتاريخ العثماني ان بداية الضعف هي هزائم الانكشارية أمام روسيا، واضطرار السلاطين لتشكيل جيش جديد وحديث، وهو الذي أجّجَ الصراع الدامي، ونقله إلى صراع وجود بين الجيش القديم والجيش الجديد، الا ان حقيقة الأمر أبعد من ذلك، فالصراع مع الانكشارية كان قبل ظهور الجيش الجديد، اذ ان أصل الصراع كان صراعاً على السلطة وكان عنيفاً مدمراً، الا انه لم يحظ من المؤرخين باهتمام يوازي اهميته الفكرية والتاريخية، انظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءه جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٣؛ طلال جمعان الجويعد، محمد روحي الخالدي (١٨٦٤– ١٩١٣)، ونظرته للإصلاحات العثمانية، مركز فهد بن محمد بن نايف، ٢٠١٢، ص٣٦.

(٢) ابن عبد الحميد الاول (١٧٨٥–١٨٣٩)، كان السلطان الثلاثون للدولة العثمانية، شهد عصره خطوات اصلاح واسعة حاول من خلالها اعادة هيبة الدولة العثمانية ومكانتها ، إذ تبنى عملية اصلاح المؤسسة العسكرية على النظم الاوربية الحديثة، وقضى على الانكشارية ، شهد عصره الاحتلال الفرنسي للجزائر ومحاولات محمد علي باشا والي مصر لظم بلاد الشام ، توفي في الثاني من تموز ١٨٣٩ وهو في الرابعة والخمسين من العمر، ينظر شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق حسن السماحي سويدان ، دار ابن كثير ، دمشق ، ٢٠٠١، ص٦٧.

(٣) ستانفورد شود ايزال كورال شو، تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، الإصلاح، الثورة، والجمهورية، ظهور تركيا الحديثة، ١٨٠٨– ١٩٧٥، مطبعة جامعة كامبرج، ١٩٧٧، ص١٩١.

(٤) يلماز اوزتونا، موسوعة تأريخ الامبرطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، ترجمه :–عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات ، بيروت،،٢٠١٠، مج٣، ص٩ ؛ غازي التوبة، لماذا سقطت الخلافة العثمانية، قراءة في عوامل ضعف الأمة، المكتب الإسلامي، بيروت،٢٠٠٨، ص١٠٦–١٠٩؛ د. محمد ضياء الدين الريس، الإسلام والخلافة في العصر الحديث (نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق)، منشورات العصر الحديث، ١٩٧٣، ص٢٨٣.

(٥) ساطع الحصري، محاضرة في نشوء القومية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٥.

(٦) روحي بك الخالدي المقدسي، الانقلاب العثماني، مجلة الهلال ، السنة السابعة عشر، ١٩٠٨، ج٢، ص٧٤.

(٧) عبد الكريم المشهداني، العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا، منشورات المكتبة الدولية، الرياض، ١٩٨٣، ص٦٥؛ قيس جواد العزاوي، المصدر السابق، ص١٥.

(٨) اتاحت الكشوف الجغرافية للبرتغاليين التحكم بالتجارة الشرقية، والسيطرة على أراضي عربية إسلامية في الخليج العربي ومعظم اقاليم شرقي الجزيرة العربية. انظر: فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، د. ت، ص١١٢.

(٩) قيس جواد العزاوي، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٠) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١، ص٦١.

(11) Churchil, W. A History of the English speaking people. London, 1955, vols-. 2,3rd, P. 106.

(١٢) غازي التوبة، المصدر السابق، ص١١٠.

(13) Lewis, B. The Emergence of modern turkey, London, 1967, P.34.

(١٤) قيس جواد العزاوي، المصدر السابق، ص٣٢.

(١٥) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي – العهد العثماني، المكتب الإسلامي ، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٤٧.

(١٦) ابو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار القلم، ط٣، الكويت، ١٩٨٢، ص٣٧.

(١٧) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٧٦، ص٩٠؛ محمد فريد بك، تأريخ الدولة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس ، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٥٢ .

(١٨) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج١، ص٢٧ .

(19) Hoskins Halford Lancaster, British Routes to India, New York, 1928, PP.2-4.

(٢٠) لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٨.

(٢١) يوسف علي رابح الثقفي، معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ١٥٣٥م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السنة السادسة ، العدد (٦)، ١٤٠٣هـ، ص١٤.

(٢٢) رشيد رضا، "امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية كانت اختيارية"، مجلة المنار، العدد ٤٢، مج١، ص٨٤١.

(23) Jean Berenger, Histoirde I`Epire des Habsbourgg 1273- 1918, Paris, fayard, 1990,P-210.

(24) Hurwits, the Middle East and North Africain world politics, 1914- 1945, cyale: yale university. Press, 1979, Vol.2, P.2-3.

(٢٥) أكمل الدين احسان اوغلوا، الدولة العثمانية تأريخ وحضارة، تعريف صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتأريخ والفنون والثقافة. الإسلامية، ط٣، إسطنبول، ١٩٩٩، مج١، ص٢٦٥ .

(٢٦) طلال جمعان الجويعد، محمد روحي الخالدي...، المصدر السابق، ص٥٢.

(27) Ercüment Kuran , " Osmanli Imparatorluğunda Yenileşme Hareketleri " , Türk Dünyasi El Kitabi , Ankara 1976 , P. 1009 .

(٢٨) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التأريخ العثماني، دار الشروق، د .ت، ص١٩٩.

(٢٩) احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، د. ت ، ص٦٧.

(٣٠) إسماعيل سرهنك، حقائق الاخبار عن دول البحار، مطبعة الأميرالية ، بولاق ، مصر، ١٣١٢هـ، ج١، ص٦٩٠.

(٣١) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية العلاقات الخارجية، ط٣، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥٠.

(٣٢) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٣٣) عبد الكريم المشهداني، المصدر السابق، ص٧١.

(٣٤) جرت هذه المعركة في ٢٤/ ٦/ ١٨٣٩ بين قوات السلطان محمود الثاني والجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا، وأنتهت بهزيمة ساحقة للجيش العثماني، وأُخفي خبر الهزيمة عن السلطان محمود لحين وفاته بعد سبعة أيام من المعركة. أنظر: يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج٣، ص١١ .

(٣٥) خلف بن دبلان بن خضير الوذيناني، التيارات الفكرية في الدولة العثمانية، جامعة محمد ابن سعود، (د.ت)، ص٣٣٨.

(٣٦) محمد عبد اللطيف البحراوي، التاريخ المعاصر وعلاقته العضوية بالأزمنة الحديثة، مجلة الدارة، العدد ٢، السنة الحادية عشر، ١٩٨٥، ص٨٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٨٣.

(٣٨) عبد الكريم المشهداني، المصدر السابق، ص٧٣.

(٣٩) علي حسون، المصدر السابق، ص١٥١.

(٤٠) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص١٨.

(٤١) اريك زوركر، تأريخ تركيا الحديث، ترجمة – عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي ، ليبيا، ٢٠١٣، ص٨١.

(42) Cf. Erik- Jan zürcher (1999) ((the ottoman conscriotion system in the ory and practice 1844- 1918)), in Erik-Jan zürcher (ed.) Arming the statee: Military conseription in the Middle East and central Asia 1775- 1925, I. B.Taurise, P. 82.

(٤٣) محمد ناصر النفراوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية، دار محمد الحامي، تونس، ٢٠٠١، ص٦٢.

(٤٤) انكد لهارد، تأريخ الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة وتحقيق محمود علي عامر ، دار الزمان ، دمشق، ٢٠٠٨، ص٣٩ .

(٤٥) علي حسون، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤٦) اسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، مج٣، ص٢٧٧.

(٤٧) عابدين حمادة، تاريخ الشرق والغرب، المطبعة الجديدة، ط٣، دمشق، ١٩٥٨، ص٢٠.

(٤٨) خلف بن دبلان، المصدر السابق، ص٣٤٢.

(49) Ziya GÖkalp , Türkçülüğün Esaslari , Istanbul ,p 12.

(٥٠) انكد لهارد، المصدر السابق، ص٣٩.

(٥١) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٥٢) محمد ناصر النفراوي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٥٣) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، ١٩٨٠، ص٤٠.

(٥٤) خير الدين التونسي، اقوم المسالك في معرفة الممالك، الدار التونسية للنشر، ط٢، تونس، ١٩٨٦، ص١٤١.

(٥٥) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ج١، ص٦٩٢.

(٥٦) علي حسون،، المصدر السابق ص١٥٣.

(٥٧) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٥٨) انكد لهارد، المصدر السابق، ص٤٧.

(59) Hüsyin Namik Orkun , Türkçülüğün Tarihi , Ankara 1977,S. 70-72.

(٦٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٦١) خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٦٢) اذ ذكر احد المنصرين الفرنسيين بقوله: "**كان عام ١٨٣٩ عاما عظيماً بالنسبة للتوغل الفرنسي في الدولة العثمانية، اذ كانت بداية الإصلاح ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة وسنقوم بارسال ارسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي، وقد وصلت تلك البعثة الارسالية بعد (١٧) يوماً من صدور خط كلخانه، ليتم فتح دار للأيتام وفصول للتدريس في العاصمة العثمانية، وبلغ عدد الطلاب عام ١٨٤٢ (٥٠٠) طالب، وهكذا لم تضيع أوربا المسيحية الوقت للاستفادة من التنظيمات**". انظر: قيس العزاوي، المصدر السابق، ص٢٠؛ محمد مخزوم، ازمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٥.

(٦٣) علي حسون، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٦٤) عبد الوهاب القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتاثيرها في العراق ١٨٣٩– ١٨٧٧، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ٣، كانون الثاني ١٩٦١، ص٣٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٦٦) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٤٥١.

(٦٧) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ص٧١١.

(٦٨) جوستين مكارثي، سياسات الإصلاح العثماني، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، العددان ٤٥ و ٤٦، السنة الاولى، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٤٠.

(٦٩) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(70) Ahmet Kabakl , Temellerin Duruşmasi , Istanbul 1991 , S. 68.

(٧١) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٥٤٢.

(٧٢) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ج١، ص٧١٢.

(٧٣) علي حسون، المصدر السابق، ص١٦٥.

(74) Levonian, Lootfy, ((Somold Turkish Documents)), the moslem world, July, 1935, Vol.18, P.82.

(٧٥) غازي التوبة، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٧٦) اوبك زوكر، المصدر السابق، ص٩٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٧٨) علي حسون، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٧٩) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٥٥٦.

(٨٠) وليد العريض، مفهوم الظلم لدى العثمانيين، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج١٣، العدد السابع،١٩٩٨ ، ص٢٥.

(٨١) وليد العريض، المصدر السابق، ص٢٦.

(٨٢) قيس العزاوي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٨٣) البر أورطلي، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة: عبد القادر عبدلي، الشركة الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

(٨٤) محمد نوري مهدي، الإصلاحات العثمانية في أيالة بغداد (١٨٣١- ١٨٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الملغى، ٢٠١٢، ص١٢٠.

(٨٥) محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، د.م. ط، ١٩٥٧، ص١٢٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٨٧) جوزيف حجار، أوربا ومصير الشرق العربي، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، د. م. ط، بيروت، ١٩٧٦، ص١٨٠؛ احمد حامد، مصطفى محسن، توركية تاريخي، ايكنجي طبع (استانبول، ١٩٢٦)، ص٦٠٥.

(٨٨) علي حسون، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٨٩) خلف بن دبلان، المصدر السابق، ص٣٣٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ص٣٣٩.

(٩١) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٩٢) شارل سة ثيوبوس، تاريخ سياسي – عصر حاضرة أوربا، ترجمة عن الفرنسية: علي رشاد، برنجي جلد، استانبول، ١٣٢٤هـ، ص٣٣٩.

(٩٣) عبد الوهاب القيسي، الإصلاح في الدولة العثمانية ١٨٥٦- ١٨٧٦، مجلة الأبحاث، ج٢، السنه الثامنة عشر، بيروت، ١٩٥٦، ص٧٧.

(٩٤) علي حسون، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٩٥) يلماز اوزتونا، المصدر السابق، مج٢،ص٢٤ .

(96) David M.Gold frank, the origins of the Crimean war, 2nd impression (Londons, 1996) P.12-20.

(٩٧) اسد رستم، المصدر السابق، ص٢٧١.

(٩٨) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ص٧١٥.

(٩٩) أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩- ١٩٥٠م، ترجمة: بهاء فهمي، القاهرة، ١٩٥٠، ص٤٠١.

(١٠٠) استخدم المصطلح لأول مرة اثناء مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢م، ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الدولة العثمانية الوشيكة. انظر: زين نورالدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٢.

[101] Christopher clay (2000)Gold for the sultan: western bankers and ottoman finance 1856- 1881, London: B. tauris, P.544.

[١٠٢] محمد ناصر النفراوي، المصدر السابق، ص٦٤.

[١٠٣] نقلاً عن:انكد لهارد، المصدر السابق، ص٤٧.

[١٠٤] المصدر نفسه، ص٤٨.

[١٠٥] المصدر نفسه، ص٤٩.

[106] Qautidin Khalida Edib, Confliet Between East and west in turkey (delhi ,1963, P.120.